KPMG

المصرف العراقي للتجارة

البيانات المالية للسنة المنتهية كما في

31 كانون الأول 2015

مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

المصرف العراقي للتجارة

للسنة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2015

المحتويات	صفحة
لتقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية	1
بيان المركز المالي	2
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	3
بيان التغيرات في حقوق الملكية	4
بيان التدفقات النقدية	5
إيضاحات حول البيانات المالية	6 – 41

شركة القواسمي وشركاه
عمان - الأردن
السميساني، شارع عبد الحميد شرف عمارة رقم 28
هاتف 0700 565 (6) 962 + فاكس 8598 568 (6) 962 +

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى السادة مجلس الإدارة المحترمين
المصرف العراقي للتجارة

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة للمصرف العراقي للتجارة "المصرف" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015 وكل من بيانات الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات، وملخص السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي العراقي ومسؤولة عن إعداد نظام رقابة داخلي والذي تعتبره الإدارة ضروريا لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة، خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى تدقيقنا، قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية ، تستند الإجراءات المختارة إلى تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وعند القيام بتقييم تلك المخاطر نأخذ في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل البيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا.

الرأي

في راينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للمصرف العراقي للتجارة كما في 31 كانون الأول 2015 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي العراقي

KPMG
حاتم القواسمي

26 تشرين الأول 2016

KPMG
شركة القواسمي وشركاه

شركة القواسمي وشركاه KPMG شركة مسجلة في الأردن تحت رقم (226) وهي عضو في شبكة الشركات المستقلة المنتمية إلى KPMG العالمية

المصرف العراقي للتجارة

بيان المركز المالي

		كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	إيضاح	2015	2014
الموجودات			
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	7	7,793,312	8,705,683
أرصدة لدى البنوك	8	8,892,759	17,732,775
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	9	4,336,761	2,721,658
أوراق مالية استثمارية - بالصافي	10	1,793,504	865,988
ممتلكات ومعدات - بالصافي	11	78,792	63,162
موجودات أخرى - بالصافي	12	410,516	181,881
مجموع الموجودات		**23,305,644**	**30,271,147**
المطلوبات			
ودائع الزبائن	13	20,295,041	27,142,469
مؤونات مقابل التزامات تعهدية	14	37,051	36,983
مطلوبات أخرى	15	210,563	452,241
مجموع المطلوبات		**20,542,655**	**27,631,693**
حقوق الملكية			
رأس المال	16	1,500,858	856,166
الاحتياطيات	17	238,568	248,457
الأرباح المدورة	17	1,023,563	1,534,831
مجموع حقوق الملكية		**2,762,989**	**2,639,454**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**23,305,644**	**30,271,147**

إن الإيضاحات الواردة في الصفحات من 6 إلى 41 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بتاريخ 26 تشرين الأول 2016 بالنيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

المدير المالي

المصرف العراقي للتجارة

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

		كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	إيضاح	2015	2014
إيرادات الفوائد	18	263,362	191,078
أعباء الفوائد	18	(11,704)	(10,437)
صافي إيرادات الفوائد		**251,658**	**180,641**
إيرادات الرسوم والعمولات	19	173,298	164,250
أعباء الرسوم والعمولات		(11,664)	(9,990)
صافي إيرادات الرسوم والعمولات		**161,634**	**154,260**
صافي إيرادات المتاجره	20	143,691	85,713
إيرادات التشغيل		**558,983**	**420,614**
مؤونة تدني قيمة القروض والتسليفات للزبائن	9	(370,605)	(10,547)
مؤونة تدني قيمة إستثمارات متوفرة للبيع	10	(1,500)	(1,500)
مؤونة اجمالية على خطابات الاعتماد والضمان	14	(68)	(16,970)
مؤونة تدني أرصدة مدينة أخرى	12	(15,253)	–
أعباء المستخدمين	21	(26,251)	(23,741)
المصاريف الإدارية والعمومية	22	(22,905)	(33,544)
الاستهلاكات	11	(5,755)	(6,008)
إيرادات أخرى		6,889	–
ربح السنة		**123,535**	**328,304**
ايرادات الدخل الشامل الآخر			
احتياطي القيمة العادلة (موجودات مالية متوفرة للبيع)	10	957	52
الدخل الشامل الآخر للسنة		**957**	**52**
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**124,492**	**328,356**

إن الإيضاحات الواردة في الصفحات من 6 إلى 41 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بتاريخ 26 تشرين الأول 2016 بالنيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

المدير المالي

المصرف العراقي للتجارة

بيان التغيرات في حقوق الملكية

بالاف الدولارات الأمريكية	رأس المال	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي خاص	احتياطي التحويل	الأرباح المدورة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014	856.166	236,709	463	4,176	7,057	1,206,527	2,311,098
ربح السنة	–	–	–	–	–	328,304	328,304
الدخل الشامل الآخر							
صافي التغير في القيمة العادلة (موجودات مالية متوفرة للبيع)	–	–	52	–	–	–	52
إجمالي الدخل الشامل الآخر	–	–	52	–	–	–	52
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	52	–	–	328,304	328,356
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	856.166	236,709	515	4.176	7.057	1,534,831	2,639,454
التغيرات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015							
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	856.166	236,709	515	4,176	7,057	1,534,831	2,639,454
ربح السنة	–	–	–	–	–	123,535	123,535
الدخل الشامل الآخر							
صافي التغير في القيمة العادلة (موجودات مالية متوفرة للبيع)	–	–	957	–	–	–	957
إجمالي الدخل الشامل الآخر	–	–	957	–	–	–	957
إجمالي الدخل الشامل للسنة	–	–	957	–	–	123,535	124,492
المحول الى زيادة رأس المال (إيضاح 16)	644.692	–	–	–	–	(644,692)	–
لمحول من الأحتياطيات الى الأرباح المدورة	–	(10,846)	–	–	–	9,889	(957)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	1,500,858	225,863	1,472	4,176	7,057	1,023,563	2,762,989

إن الإيضاحات الواردة في الصفحات من 6 إلى 41 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المصرف العراقي للتجارة

بيان التدفقات النقدية

		للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأمريكية	إيضاح	**2015**	2014
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
ربح السنة		123,535	328,304
تعديلات:			
مؤونة تدني قيمة القروض والتسليفات للزبائن	9	370,605	10,547
مؤونة تدني للإستثمارات المتوفرة للبيع	10	1,500	1,500
مؤونة تدني ارصدة مدين أخرى	12	15,253	–
مؤونة اجمالية على خطابات الاعتماد والضمان	14	68	16,970
الاستهلاكات	11	5,755	6,008
صافي إيرادات الفوائد	18	(251,658)	(180,641)
		265,058	**182,688**
التغير في الأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	7	953,348	(409,531)
التغير في صافي القروض والتسليفات للزبائن		(1,985,708)	(1,479,717)
التغير في الموجودات الأخرى		(243,888)	(101,102)
التغير في ودائع الزبائن		(6,847,428)	7,599,751
التغير في المطلوبات الأخرى		(241,678)	15,833
		(8,100,296)	5,807,922
فوائد مقبوضة	18	263,362	191,078
فوائد مدفوعة	18	(11,704)	(10,437)
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية		**(7,848,638)**	**5,988,563**
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية	10	(1,714,161)	(1,156,034)
علاوات استحقاق أوراق مالية استثمارية	10	785,145	425,309
شراء ممتلكات ومعدات	11	(21,385)	(11,203)
خسائر التفرغ عن ممتلكات ومعدات		–	5,847
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الانشطة الاستثمارية		**(950,401)**	**(736,081)**
صافي (النقص) الزيادة في النقد وشبه النقد		(8,799,039)	5,252,482
أرصدة النقد وشبه النقد كما في 1 كانون الثاني		25,305,323	20,052,841
أرصدة النقد وشبه النقد كما في 31 كانون الأول	23	**16,506,284**	**25,305,323**

إن الإيضاحات الواردة في الصفحات من 6 إلى 41 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

المصرف العراقي للتجارة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2015

1. الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس المصرف العراقي للتجارة ("المصرف") كمؤسسة حكومية مستقلة بتاريخ 17 تموز 2003 وفقاً لأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (20) لسنة 2003. حصل المصرف على رخصة مزاولة العمل المصرفي من المصرف المركزي العراقي بتاريخ 18 كانون الثاني 2004.

إن المصرف عبارة عن كيان حكومي مستقل عامل داخل الجمهورية العراقية.

إن العنوان المسجل للمصرف هو بغداد – ضاحية المنصور.

يقدم المصرف الخدمات المصرفية للمؤسسات والتجزئة والاستثمارات البنكية من خلال مركزه الرئيسي في ضاحية المنصور – بغداد ومن خلال شبكة مكونة من 21 فرعاً منتشرة داخل العراق، ويوظف حوالي 1000 موظف.

2. أساس الاعداد

(أ) **بيان الالتزام**

تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) وتعليمات البنك المركزي العراقي.

(ب) **أساس القياس**

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البند التالي في بيان المركز المالي:

- الأدوات المالية المتوفرة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

(ج) **العملة التشغيلية وعملة عرض البيانات المالية**

يتم عرض البيانات المالية بالدولار الأميركي، والتي لا تمثل العملة التشغيلية المعتمدة لدى المصرف. إن العملة التشغيلية للمصرف هي الدينار العراقي. إنّ كافة المعلومات المالية التي تمّ عرضها بالدولار الأميركي هي مدورة إلى أقرب عدد صحيح بآلاف الدولارات الأميركية.

(د) **استخدام التقديرات والأحكام**

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات البنك المركزي العراقي من الإدارة وضع الأحكام والتقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والأعباء. ويمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات التابعة لها بصورة مستمرة. يتم الاعتراف بالتعديلات التي تطرأ على التقديرات المحاسبية في السنوات اللاحقة.

التقديرات والإفتراضات الغير محددة

يتم إظهار المعلومات المتعلقة بنواحي التقدير الهامة والأحكام الهامة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي يكون لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية كما هي واردة في الايضاح:

- الايضاح رقم 6: القيمة العادلة للأدوات المالية.

- الايضاح رقم 14: مؤونات مقابل التزامات تعهدية: الافتراضات الأساسية حول احتمال وحجم تدفق الموارد.

2. أساس الاعداد (تابع)

(د) استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

التقديرات والإفتراضات الغير محددة (تابع)

مخصصات الانخفاض في قيمة الأدوات المالية

يتم تقييم خسائر انخفاض قيمة الأصول المدرجة بسعر التكلفة المطفأة كما هو موضح في السياسة المحاسبية رقم 4 (ز) (vii).

إن مخصصات انخفاض القيمة تعود بشكل أساسي للأصول التي تم تقييمها بشكل منفرد بناء على تقديرات الإدارة للقيمة القابلة للاسترداد. تقوم إدارة المصرف بدراسة حول الوضع المالي للطرف المدين المقابل وصافي القيمة القابلة للتحقق للضمانات ذات الصلة. يتم تقييم الأصول المنخفضة القيمة حسب أهليتها وتقديرات التدفقات النقدية القابلة للاسترداد والتي تخضع للموافقة بصورة فرديّة من إدارة مخاطر الائتمان

يقوم مخصص الانخفاض بتغطية خسائر الائتمان في محافظ القروض والتسليفات ذات السمات الاقتصادية المماثلة عند وجود دليل موضوعي على إنخفاض قيمة القروض ، ولكن لا يمكن تعريف عناصر انخفاض القيمة بشكل منفرد. خلال تقييم مخصّصات خسائر القروض الجماعية، تأخذ الإدارة عوامل عدّة بعين الاعتبار منها جودة القرض، حجم المحفظة، التنوّع والتركيز بالإضافة إلى عوامل اقتصادية وتعليمات البنك المركزي العراقي . من أجل تقدير المخصصات المطلوبة، يتم وضع افتراضات لتحديد الطريقة التي يتم بموجبها بيان الخسائر الكامنة وتحديد نطاق المعطيات المطلوبة وفقا للخبرة والظروف الاقتصادية التاريخية والحالية.

يتم تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية لتدني القيمة على أساس وصفها في السياسات المحاسبية رقم 4 (ز) (vii)، حيث ان التدني المؤثر أو لفترة طويلة في القيمة العادلة الى أقل من تكلفتها هو دليل موضوعي على تدني القيمة. في هذا الصدد، يعتبر المصرف التدني في القيمة العادلة إلى أكثر من 20 بالمئة "مؤثرا" والتدني في سعر السوق لتسعة أشهر أو أكثر "لفترة طويلة".

3. **التغييرات في السياسات المحاسبية**

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقا للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات البنك المركزي العراقي.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 مماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2014 واتباع معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية في إعداد القوائم المالية للبنك والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- خطط منافع ومساهمات الموظفين: التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (19).
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2010 – 2012.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2011 – 2013.

4. السياسات المحاسبية الهامة

باستثناء التغييرات في السياسات المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم 3 أعلاه، يتم تطبيق السياسات المحاسبية المذكورة أدناه بصورة منسقة على جميع الفترات المبينة في هذه البيانات المالية.

(أ) العملة الأجنبية

(i) التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تحويل العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة التشغيلية للمصرف وفقاً لسعر الصرف السائد بتاريخ إجراء المعاملة. ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بتاريخ إصدار التقرير إلى العملة التشغيليه وفقًا لسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. ان الارباح او الخسائر الناتجة عن البنود المالية تمثل الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة التشغيلية في بداية السنة، ومعدلة بالفائدة الفعلية بالإضافة إلى المدفوعات خلال السنة والتكلفة المطفأة بالعملة الاجنبية المحولة وفقًا لسعر الصرف السائد في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية إلى العملة التشغيلية وفقًا لسعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل البنود غير المالية التي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف السائد بتاريخ إجراء العملية.

يتم ادراج فروقات صرف العملات الاجنبية الناتجة عن إعادة التحويل عموماً ضمن حساب الارباح أو الخسائر، الا ان فروقات صرف العمليات الناتجة عن إعادة تحويل أسهم مالية مصنفة متوفرة للبيع يتم ادراجها ضمن بيان الدخل الشامل الآخر (باستثناء خسائر انخفاض القيمة والتي في هذه الحالة يتم تحويل فروقات الصرف المدرجة في بيان الدخل الشامل الآخر الى الارباح أو الخسائر).

(ii) التحويل إلى عملة العرض

يتم تحويل النتائج والمركز المالي إلى عملة العرض باستخدام الإجراءات التالية:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية؛
- يتم تحويل الإيرادات والاعباء على أساس متوسط سعر الصرف السنوي؛ و
- يتم الاعتراف بجميع فروقات أسعار الصرف ضمن بيان الدخل الشامل الآخر ضمن بند "احتياطي تحويل العملات الأجنبية"

(ب) الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات وأعباء الفوائد في حساب الربح أو الخسارة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للموجودات والمطلوبات المالية (أو عندما يكون ذلك مناسبا خلال مدة أقصر) مقابل المبلغ المدرج الصافي للموجودات والمطلوبات المالية. عندما يحتسب المصرف معدل الفائدة الفعلي، يقوم بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية آخذاً بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأدوات المالية، غير تلك الناتجة عن الخسائر الائتمانية.

يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي الحسومات أو العلاوات التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكلفة المعاملات تكلفة إضافية متعلقة بشراء أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) الفوائد (تابع)

تتضمن إيرادات وأعباء الفوائد المدرجة ضمن بيان الربح أو الخسارة و الدخل الشامل الآخر ما يلي:

- الفائدة على الاصول والالتزامات المالية المدرجة بالكلفة المطفأة على أساس معدل الفائدة الفعلي.
- الفائدة على الأوراق الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة المحتسبة على أساس معدل الفائدة الفعلي.

وتعتبر إيرادات وأعباء الفوائد على جميع الأصول والالتزامات للمتاجرة عرضية على العمليات التجارية للمصرف وتعرض جنبا إلى جنب مع كل التغييرات الأخرى في القيمة العادلة للأصول والالتزامات للمتاجرة في صافي الدخل من المتاجرة (ايضاح 4 (د)).

(ج) الرسوم والعمولات

إن إيرادات وأعباء الرسوم والعمولات التي هي جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على الأصول أو الالتزامات المالية تدخل ضمن قياس معدل الفائدة الفعلي.

ان الإيرادات من الرسوم والعمولات الاخرى والتي تتضمن رسوم خدمات الحسابات ورسوم إدارة الاستثمارات، رسوم التوظيفات والالتزامات الائتمانية للاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والقبولات الصادرة عن المصرف يتم الاعتراف بها عند الانتهاء من تقديم الخدمات. عندما لا يتوقع المصرف استرداد اي التزام لديه يقوم بالاعتراف بايرادات رسوم الالتزام على أساس القسط الثابت على مدى عمر الالتزام.

تتضمن أعباء الرسوم والعمولات الأخرى بشكل رئيسي رسوم المعاملات والخدمات التي يتم الاعتراف بها كمصاريف عند استلام الخدمة.

(د) صافي إيرادات المتاجرة

تتضمّن صافي إيرادات المتاجرة الربح مخصوم منها الخسارة المتعلّقة بالاصول والالتزامات للمتاجرة، كذلك تشمل التغيرات المحققة وغير المتحققة للقيمة العادلة للفوائد، أنصبة الارباح وفروقات صرف العملات الأجنبية.

(ه) مدفوعات الإيجارات

يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجارات التشغيلية ضمن حساب الربح او الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى الفترة التأجيرية. يتم الاعتراف بحوافز الإيجار كجزء لا يتجزأ من مجموع اعباء الإيجارعلى مدى فترة الإيجار. عندما يتم إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء فترة الإيجار، فإنه يتم الاعتراف بأية غرامات يدفعها المستأجر كمصروف في الفترة التي تم فيها إنهاء العقد.

(و) ضريبة الدخل

إن المصرف هو جهة حكومية معفاه من ضريبة الأرباح وفقا لقانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة 1982 وتعديلاته اللاحقة وموظفين البنك خاضعين لضريبة الدخل وفقاً لقانون الأستقطاع المباشر الحكومي.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الأصول والالتزامات المالية

(i) الاعتراف والقياس الأولي

يقوم المصرف بالاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات للزبائن، ودائع العملاء، سندات الدين المصدرة وسندات الدين المرؤوسة في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف بشراء وبيع الأصول المالية بطريقة اعتيادية بتاريخ العملية عندما يلتزم المصرف بشراء أو بيع الأصل. كما يتم الاعتراف المبدئي بجميع الأصول والالتزامات المالية الأخرى (بما في ذلك الأصول والالتزامات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) بتاريخ عملية المتاجرة عندما يصبح المصرف طرفاً للأحكام التعاقدية الخاصة بهذه الأدوات.

يتم الاعتراف بالأصل أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة زائد تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة إلى استحواذ الأصل أو إصدار الالتزام للبند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة.

(ii) التصنيف

الأصول المالية

يقوم المصرف بتصنيف أصوله المالية ضمن الفئات التالية:

- القروض والتسليفات
- محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
- متوفّرة للبيع

راجع السياسات المحاسبية 4 (ط)، (ي)، (ك).

الالتزامات المالية

يقوم المصرف بتصنيف الالتزامات المالية بالكلفة المطفأة. راجع الإيضاح 4 (ز) (iii).

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الأصول والالتزامات المالية (تابع)

(iii) إيقاف الاعتراف

الأصول المالية

يقوم المصرف بإيقاف الاعتراف بالأصل المالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي. أو عندما يقوم بتحويل الأصول المالية في معاملة حيث يكون قد تم نقل جميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي أو حيث لا يكون المصرف قام بنقل أو الاحتفاظ بمخاطر ومكافآت ملكية الأصل ولم يحتفظ بالسيطرة على الأصل المالي. يتم الاعتراف بأي فائدة في الأصل المالي المنقول والذي يكون مؤهل لإيقاف اعترافه والذي يتم إنشاؤه أو الاحتفاظ به من قبل المصرف فيتم الاعتراف به كأصل أو التزام منفصل في بيان المركز المالي. عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم الاعتراف في الربح أو الخسارة بالفرق بين المبلغ المعترف به للأصل أو المبلغ المعترف به والمخصص لجزء من الأصول المنقولة وبين المبلغ المستلم (بما في ذلك أي أصل جديد يتم الحصول عليه ناقص أي التزام جديد يتم تحمله) وأي ربح أو خسارة متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الآخر هي أيضاً معترف بها في بيان الربح أو الخسارة.

بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم بها المصرف بنقل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والمكافآت الملكية للأصل المالي ولكن يحتفظ بالسيطرة على الأصل، فإنه يستمر بالاعتراف بالأصل إلى حد مشاركته المستمرة، والتي يحددها مدى تعرضه للتغيرات في قيمة الأصل المنقول.

الالتزامات المالية

يقوم المصرف بإيقاف الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم استيفاء الالتزام التعاقدي أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

(iv) التقاص

يتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويتم بيان صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون لدى المصرف حق قابل للتنفيذ قانونياً بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون لديه النية لتسوية المعاملات على أساس صافي المبلغ او لتحصيل الاصول وتسوية الالتزامات في ذات الوقت.

يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس صافي المبلغ فقط عندما تسمح المعايير الدولية للتقارير المالية بذلك، كذلك بالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة من مجموعة عمليات مشابهة، مثال على ذلك نشاطات المصرف التجارية.

(v) قياس التكلفة المطفأة

تتمثل التكلفة المطفأة للأصل أو الالتزام المالي بالقيمة التي يتم قياس الأصول أو الالتزامات المالية بها عند الاعتراف المبدئي ناقصاً المقبوضات الأساسية زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية بين المبلغ المبدئي المعترف به والمبلغ المستحق ناقصا أي انخفاض في القيمة.

(vi) قياس القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يتم به تبادل أصل أو تسديد إلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وبنفس شروط التعامل مع الغير. ويعتمد قياس القيمة العادلة على تقدير السعر الذي ستتم به المعاملة المنظمة التي تقوم ببيع الأصل أو نقل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس بموجب احدى الشروط التالية:

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الاصول والالتزامات المالية (تابع)

(vi) قياس القيمة العادلة (تابع)

- في السوق الرئيسية للموجودات أو المطلوبات، أو

في السوق الأكثر فائدة للموجودات والمطلوبات وذلك في حالة عدم وجود أسواق رئيسية.

وقد تقترن الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة في الحالتيين التاليتين:

أ.عندما تكون الموجودات أو المطلوبات قائمة بحد ذاتها

ب. عندما يكون هناك مجموعة من الموجودات أو مجموعة من المطلوبات أو مجموعة من الموجودات مع المطلوبات (على سبيل المثال وحدة مولدة للنقد أو للأعمال التجارية) ويتطلب عدد من السياسات والإفصاحات المحاسبية للبنك قياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات مالية وغير مالية على حد سواء .

لدى البنك شبكة رقابة منظمة فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة وهذا يتضمن فريق تقييم يتحمل المسؤولية الكاملة عن اشراف جميع قياسات القيمة العادلة المهمة وما يتضمنه المستوى الثالث من القيمة العادلة والتقارير المباشرة للمدير المالي.ويقوم فريق التقييم بمراجعة المدخلات المهمة التي لا يمكن تتبعها وتقييم التعديلات.

إذا تم استخدام معلومات من طرف ثالث لقياس القيمة العادلة، كنقل وسائط أو خدمات تسعير، يقوم فريق التقييم بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من الطرف الثالث لدعم استنتاجات مفادها أن مثل هذه التقييمات تلبي متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية بما في ذلك التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التي ينبغي أن تصنف مثل هذه التقييمات. ويتم تبليغ لجنة التدقيق عن قضايا التقييم الهامة.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات يستخدم البنك معطيات جديرة بملاحظة السوق على قدر الإمكان. يقوم البنك بتحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. كما يقوم البنك باستخدام المستويات التالية والتي تعكس أهمية المدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة:

-**المستوى1**: أسعار مدرجة (غير معدلة) في سوق نشط لاصول أو مطلوبات متماثلة.

-**المستوى2**: أساليب تقييم تعتمد على مدخلات بخلاف الأسعار المتضمنة المدرجة في المستوى 1 التي يتم تحديدها للموجودات والمطلوبات بشكل مباشر كالأسعار أو بصورة غير مباشرة بربطها مع الأسعار.

-**المستوى3**: أساليب تقييم الاصول أو المطلوبات باستخدام مدخلات هامة لا تعتمد على معلومات السوق المتاحة (مدخلات لا يمكن تتبعها).اذا كانت المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للموجودات أو للمطلوبات فقد يتم تصنيفها في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ومن ثم يتم تصنيف قياس القيمة العادلة في مجملها في نفس مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كإدخال أدنى مستوى وهذا مهم للقياس.

هذا ويعترف البنك بالتحويل بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية السنة.

(vii) تحديد وقياس انخفاض القيمة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل موضوعي على تدني قيمة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر. يتم تخفيض قيمة الأصل المالي عندما يشير دليل موضوعي على حدوث خسائر بعد الاعتراف المبدئي للموجودات وأن لهذه الخسائر تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجودات يمكن تقديرها بصورة موثقة.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ز) الأصول والالتزامات المالية (تابع)

(vii) تحديد وقياس انخفاض القيمة (تابع)

يمكن أن يتضمن أي دليل موضوعي بتدني قيمة الموجودات المالية صعوبة مالية شديدة للدائن أو المدين، التوقف عن السداد أو التقصير من قبل المدين، اعادة جدولة الدين من قبل البنك على أساس شروط لا يعتمدها البنك عادة، دلائل على إفلاس المدين، اختفاء سوق نشط لاستثمارات أو معلومات واضحة متعلقة بمجموعة من الموجودات كالتغيرات السلبية لمدفوعات الدائنين، أو المتعلقة بالاحوال الاقتصادية المتلازمة بتخلفات عن الدفع.

يتم قياس قيمة خسائر تدني الموجودات المعترف بها بالتكلفة المطفأة بالفرق ما بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للأصل يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح او الخسارة وتسجل في حساب مخصص مقابل للقروض, والتسليفات. يتم عكس الانخفاض في خسارة القيمة في بيان الربح او الخسارة عند حصول حدث لاحق يسبب انخفاض في خسارة القيمة.

في حال ارتفعت القيمة العادلة لخسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية الاستثمارية المتوفرة للبيع في فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة مرتبطة بحدث حصل بعد الاعتراف بخسائر تدني القيمة في بيان الربح او الخسارة، يتم عكس انخفاض القيمة بنفس القيمة المعترف بها في بيان الربح او الخسارة. ولكن يتم الاعتراف بأي استرداد لاحق للقيمة العادلة لخسائر انخفاض أدوات حقوق الملكية المتوفرة للبيع مباشرة في الدخل الشامل الآخر.

يقوم المصرف بحذف بعض القروض والتسليفات والأوراق المالية الاستثمارية في بيان المركز المالي عندما يتم التأكد من عدم إمكانية تحصيلها.

(viii) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يقوم البنك بتصنيف الأصول والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في أي من الحالات التالية:

- تتم إدارة الأصول أو الإلتزامات، وتقييمها والإفصاح عنها على أساس القيمة العادلة.
- التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي الذي من المكن أن ينشأ.

(ح) النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على الأوراق النقدية في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى المصرف المركزي العراقي، وموجودات مالية ذات سيولة عالية ضمن فترة استحقاق قدرها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإصدار والتي تكون معرضة لمخاطر غير هامة للتغيير في قيمتها العادلة، وتستعمل لإدارة التزامات المصرف القصيرة الأجل.

يتم قياس النقد وشبه النقد بالتكلفة المطفأة ضمن بيان المركز المالي.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ط) الأصول والالتزامات للمتاجرة

إن الأصول والالتزامات للمتاجرة هي تلك الأصول والالتزامات التي يكتسبها المصرف أو يحتفظ بها لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب، أو يحتفظ بها كجزء من محفظة يتم إدارتها معا لتحقيق الربح على المدى القصير.

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات للمتاجرة بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي، أما تكاليف المعاملات فيتم الإعتراف بها في بيان الربح او الخسارة. يتم تسجيل الفروقات في القيمة العادلة كجزء من صافي إيرادات المتاجرة في بيان الربح او الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات للمتاجرة لاحقاً بعد الاعتراف الأولي، إلا ان الموجودات المتداولة الغير مشتقة، غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي – أي الفئة المتداولة – إذا كانت لم تترك لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب وينم استيفاء الشروط التالية:

- إذا كان الأصل المالي قد طابق تعريف القروض والذمم المدينة (إذا كان الأصل المالي لم يتطلب أن يصنف على انه محتفظ به للمتاجرة في الاعتراف الأولي)، فقد يعاد تصنيفه إذا كانت لدى المصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بالأصل المالي في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- إذا كان الأصل المالي لم يطابق تعريف القروض والذمم المدينة، فيمكن إعادة تصنيفه من فئة التداول إلا في ظروف نادرة.

(ي) القروض والتسليفات

تتمثل القروض والتسلفيات، بأصول مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة والتي تكون غير مدرجة في سوق نشط. ولا ينوي المصرف بيعها مباشرة أو على المدى القريب.

أرصدة لدى البنوك يتم تصنيفها كقروض وذمم مدينة، يتم قياس القروض والتسليفات مبدئياً بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

(ك) استثمارات مالية

يتم الاعتراف المبدئي بالاستثمارات المالية بالقيمة العادلة في حال كانت استثمارات في أسهم وسندات ليست بالقيمة العادلة مقابل الأرباح أو الخسائر زائد كلفة الصفقات المباشرة المتصاعدة ويتم قياسها لاحقا بناء لتصنيفها كمشتراة حتى الاستحقاق، بالقيمة العادلة ضمن بيان الربح او الخسارة أو متوفرة للبيع.

(i) مشتراة حتى الاستحقاق

إنّ الاستثمارات المشتراة حتى الاستحقاق هي موجودات مالية غير مشتقة ينتج عنها مقبوضات ثابتة أو محددة ولها إستحقاقات ثابتة ولدى المصرف النيّة والقدرة على الاحتفاظ بها لغاية الاستحقاق وهي ليست مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بيان الربح او الخسارة أو متوفرة للبيع.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) استثمارات مالية (تابع)

(i) مشتراة حتى الاستحقاق (تابع)

يتم إدراج الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة مستخدما طريقة الفائدة الفعلية ناقص مخصص انخفاض القيمة (إيضاح 4 (ز) (vii)). إنّ أي بيع أو إعادة تصنيف لقيمة هامة من الاستثمارات المحتفظ بها لغاية الاستحقاق قبل وقت طويل من إستحقاقها يجب على المصرف إعادة تصنيف جميع إستثماراته المحتفظ بها حتى الاستحقاق الى إستثمارات متوفرة للبيع ويمنع المصرف من تصنيف إستثماراته حتى الاستحقاق في الفترة الحالية بالاضافة الى السنتين الماليتين المقبلتين. ومع ذلك، فإن مبيعات وعمليات إعادة التصنيف في أي من الحالات التالية لا يؤدي إلى إعادة تصنيف:

- بيع أو إعادة تصنيف الموجودات التي تكون قريبة جداً من موعد استحقاقها بحيث أن التغيرات في سعر فائدة السوق لن يكون لها تأثير كبير على القيمة العادلة للموجودات المالية؛
- بيع أو إعادة التصنيف بعد أن استرداد معظم القيمة الأسمية للموجودات؛
- بيع أو إعادة التصنيف التي تعزى إلى أحداث غير متكررة خارجة عن سيطرة المصرف وغير متوقعة الحدوث.

(ii) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة

يتم الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة للأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر كما هو مبيّن في السياسات المحاسبية 4 (ز) (viii).

(iii) المتوفرة للبيع

إن الاستثمارات المتوفرة للبيع هي أصول مالية غير مشتقة تم تصنيفها كمتوفرة للبيع أو لم يتم تصنيفها ضمن فئة أخرى من الأصول المالية. تتكون الاستثمارات المتوفرة للبيع من أسهم مالية وسندات مالية. يتم قياس الاستثمارات غير المدرجة والتي لا يمكن قياسها بالقيمة العادلة فتقاس بسعر الكلفة. ويتم قياس كل الاستثمارات المتوفرة للبيع الأخرى بالقيمة العادلة.

يتم إدراج إيرادات الفوائد المكتسبة في بيان الربح او الخسارة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. أما توزيع الأرباح فيتم إدراجها ضمن بيان الربح او الخسارة عندما يتثبت المصرف من حق الحصول عليها. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق في سعر صرف العملات الأجنبية لسندات الدين المتوفرة للبيع ضمن بيان الربح او الخسارة (إيضاح 4 (أ) (i)). يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الربح او الخسارة (إيضاح 4 (ز) (viii)).

يتم إدراج أي تغيرات أخرى في القيمة العادلة، باستثناء خسائر انخفاض القيمة (إيضاح 4 (ز) (vii))، ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. وعندما يتم بيع الاستثمار، فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة في حقوق الملكية يتم إعادة عرضها ضمن بيان الربح او الخسارة.

يمكن إعادة تصنيف أصول مالية غير مشتقة، من خانة "متوفرة للبيع" إلى خانة "قروض وتسليفات"، في حال انطبق عليها تعريف "القروض والتسليفات"، وفي حال كان لدى المصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الأصول على المدى الطويل أو حتى تاريخ الاستحقاق.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ل) ممتلكات ومعدات

(i) الاعتراف والقياس

يتم قياس جميع بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة النفقات المتعلقة مباشرة للاستحواذ على الأصل.

يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن استبعاد ممتلكات ومعدات بمقارنة العائد على الإستبعاد بالقيمة الدفترية. يتم إدراج صافي النتيجة ضمن "الإيرادات / (الاعباء) الأخرى" في بيان الربح او الخسارة.

(ii) النفقات اللاحقة

يتم رسملة النفقات اللاحقة عندما يكون من المحتمل أن يتدفق الى المصرف المنافع الاقتصادية المستقبلية. تدرج كلفة الصيانة اليومية للممتلكات والمعدات ضمن بيان الربح او الخسارة عند تكبدها.

(iii) الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك على القيمة القابلة للاستهلاك، والتي تمثل كلفة الأصل مطروحاً منها القيمة المتبقية.

يتم الاعتراف بالاستهلاك ضمن بيان الربح او الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار المقدرة لكافة الممتلكات والمعدات بما أن هذا يعكس بشكل وثيق النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة لأهم البنود ضمن الممتلكات والمعدات للفترة الحالية وفترة المقارنة:

• أبنية	10 سنوات
• آليات نقل	1 سنة
• أثاث ومفروشات	1 سنة

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المستبقاة في تاريخ كل إقفال وتعدل عند الضرورة.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(م) انخفاض قيمة الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية لأصول المصرف غير المالية بتاريخ كل إقفال لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. وفي حال وجود مثل ذلك المؤشر، يتم تقدير المبلغ القابل للاسترداد.

يكون المبلغ القابل للاسترداد الأكبر بين قيمته المستخدمة وبين القيمة العادلة مطروحا منها كلفة البيع.

ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح او الخسارة.

يتم تقييم خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الفترات السابقة بتاريخ كل إقفال لإظهار أي دليل على تدني انخفاض القيمة أو انتفاء وجودها. يتم عكس خسائر انخفاض القيمة في حال وجود أي تغيّر في التقديرات المستعملة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد. ويتم عكس خسائر انخفاض القيمة فقط لحدود القيمة الدفترية للأصل، صافية من الاستهلاكات أوالاطفاءات فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة.

(ن) الودائع

إن ودائع الزبائن هي المصدر الأساسي لتمويل القروض والتسليفات.

يتم قياس ودائع الزبائن في البداية بالقيمة العادلة ناقص تكلفة المعاملات المباشرة الإضافية وفيما بعد بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(س) المؤونات

يتم الاعتراف بمؤونة ما، نتيجة لحدث سابق، عندما يكون لدى المصرف التزام حالي قانوني أو إنشائي يمكن تقديره بصورة موثوقة ويحتمل أن يلزم إجراء تدفقات خارجة للفوائد الاقتصادية لتسوية الالتزام. يتم تحديد المؤونات باستخدام تقديرات الإدارة للمخاطر المتعلقة بالالتزامات.

(ع) عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي عقود تقتضي من الجهة المصدرة دفع مبالغ محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين محدد في دفع الدفعات عند استحقاقها، وفقاً لشروط أداة الدين. يتم منح الضمانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من الهيئات نيابة عن العملاء لضمان القروض والسحب على المكشوف والتسهيلات المصرفية الأخرى.

يتم الاعتراف الأولي بالمطلوبات الناشئة عن الضمانات المالية أو التعهدات لغايات تقديم قرض بسعر فائدة أقل من السوق بالقيمة العادلة على مدى عمر هذه الضمانات أو التعهدات. يتم الاعتراف بالالتزام لاحقاً بالقيمة الأعلى للقيمة المطفأة والقيمة الحالية لأية دفعات متوقعة لتسوية هذا الالتزام عندما تصبح الدفعة محتملة كما هو منصوص عليه في العقد. إن الضمانات المالية والتعهدات لتقديم قرض بسعر فائدة اقل من السوق مدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

4. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ف) المعايير والتفسيرات الجديدة التي لم تعتمد بعد

إن عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات قد صدرت ولكنها غير سارية المفعول بعد، هذا ولم يقم البنك بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة أدناه والمتوفرة للتطبيق المبكر ولكن غير سارية المفعول بعد عند إعداد هذه القوائم المالية:

المعايير الجديدة

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (يطبق في 2018 باستثناء شركات التامين والذي سيطبق في 2021).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14) حسابات التأجيل التنظيمية (يطبق في 2016).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) ايرادات عن العملاء (يطبق في 2018).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) التاجير (يطبق في 2019).

التعديلات

- (التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم) (11) محاسبة الاستحواذ ضمن الاعمال المشتركة (يطبق في 2016)
- (التعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم (16) و(38) تصنيفات طرق الأستهلاك والاهلاك المقبولة (يطبق في 2016).
- (التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) و(41) النباتات المثمرة (يطبق في الأول من كانون الثاني 2016).
- (التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم) (1) مبادرة الإفصاح (يطبق في 2016).
- (التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) و المعيار الدولي للتقارير المالية رقم) (10) البيع أو المساهمة للأصول بين المستثمر والشركة التابعة أو الإئتلاف (يطبق في 2016).
- (التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (10 و 12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) الشركات الإستثمارية: الإعفاء من توحيد البيانات المالية (يطبق في 2016) .
- التعديلات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للدورات 2012 – 2014 (يطبق في 2016).

تتوقع إدارة البنك أن يتم تطبيق كل من المعايير والتفسيرات المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير والتفسيرات أي أثر جوهري على القوائم المالية للبنك.

5. إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ونظرة عامة

يتعرّض المصرف للمخاطر التالية نتيجة استخدامه للأدوات المالية:

- مخاطر ائتمانية
- مخاطر سيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر تشغيلية

يبين هذا الإيضاح معلومات عن تعرض المصرف لكل من المخاطر المذكورة أعلاه وأهداف المصرف وسياساته وعملياته لقياس وإدارة تلك المخاطر بالإضافة إلى إدارة المصرف لرأس المال.

الإطار العام لإدارة المخاطر

يقع على عاتق مجلس الادارة المسؤولية الكاملة لإنشاء ومراقبة الإطار العام لإدارة المخاطر. إن سياسات إدارة المخاطر وضعت من أجل تحديد وتحليل المخاطر التي يواجهها المصرف، وضع حدود وأنظمة ضبط مناسبة للمخاطر ومراقبة المخاطر ومدى التزامها بالحدود الموضوعة. يتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر على نحو منتظم لإظهار التغيرات في حالة السوق والخدمات المقدمة. إن المصرف من خلال البرامج التدريبية التي يقوم بها ومعايير وإجراءات الإدارة يهدف إلى تطوير بيئة انضباطية بناءة حيث يفهم الموظفين دورهم وواجباتهم.

(ب) المخاطر الائتمانية

تتمثل المخاطر الائتمانية بخطر الخسارة المالية للمصرف في حال عدم التزام عميل أو طرف مقابل للأصول المالية بالوفاء بالتزاماته التعاقدية. تنشأ المخاطر الائتمانية بصورة رئيسية من القروض والتسليفات المستحقة من الزبائن والبنوك الأخرى وسندات دين استثمارية. لأغراض إدارة المخاطر، يقوم المصرف بتوحيد جميع عناصر المخاطر الائتمانية (مثال على ذلك مخاطر تخلف الأفراد ومخاطر البلد والقطاع).

لأغراض إدارة المخاطر، يتم إدارة مخاطر الائتمان الناتجة عن الاصول للمتاجرة بشكل مستقل ويتم الإفصاح أدناه عن معلومات بهذا الشأن. إن مخاطر السوق فيما يتعلق بالتغيرات في قيمة الأصول للمتاجرة الناشئة عن التغيرات في هوامش ائتمان السوق المطبقة على سندات الدين المدرجة في الأصول المتاجرة وإدارتها كعنصر من عناصر مخاطر السوق. وتقدم مزيداً من التفاصيل في الإيضاح رقم 5 (د) أدناه.

إدارة مخاطر الائتمان

تقع مهمة مراقبة المخاطر الائتمانية على عاتق الإدارة وتقع مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان على عاتق قسم الائتمان في المصرف، وتتضمن هذه المسؤولية:

- صياغة سياسات الائتمان، تغطية متطلبات الضمانات، تقييم الائتمان، تقرير وتصنيف المخاطر، إجراءات قانونية ووثائقية، والإلتزام مع المتطلبات التنظيمية والتشريعية.
- تأسيس هيكلية التفويض لقبول وتجديد التسهيلات الائتمانية. يتم توزيع سقوف التفويض على مدراء الائتمان (Credit officers) في كل وحدة. أما بالنسبة للتسهيلات الأكبر حجماً، فهي تتطلب الموافقة من لجنة المصرف للائتمان والمدير العام التنفيذي.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

إدارة مخاطر الائتمان (تابع)

- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. يقوم كل من لجنة المصرف للائتمان وقسم الائتمان بتقييم جميع مخاطر الائتمان التي قد يتعرض لها المصرف والتي قد تزيد عن الحدود المعينة مسبقاً، ويتم ذلك قبل أن تقوم الوحدة المعنية بالالتزام بتأمين التسهيلات للزبائن. يتم التعامل مع التجديدات والمراجعات بنفس الطريقة.

- حصر تمركز التعرض للمخاطر من الجهات الأخرى، تمركز في مناطق جغرافية وصناعات محددة (وذلك للقروض والتسليفات)، تمركز في الجهة المصدّرة، تصنيف الائتمان، سيولة السوق والبلد (وذلك للأسهم الاستثمارية).

- التطوير والحفاظ على نظام المصرف لتصنيف المخاطر، من أجل تصنيف التعرض للمخاطر على أساس خطر الخسارة المالية التي قد تنتج، وأيضاً بهدف توجيه الإدارة إلى الخطر الناتج. يتم استخدام نظام تصنيف المخاطر لتحديد ما إذا كان هناك ضرورة لأخذ مؤونات انخفاض القيمة مقابل تعويضات ائتمانية محددة. يتألف إطار تصنيف المخاطر الحالي من ستة تصنيفات تعكس درجات مختلفة لخطر التخلف عن السداد وتوفّر الضمانات أو الحد من مخاطر الائتمان الأخرى. تقع مسؤولية وضع تصنيفات المخاطر على اللجنة الائتمانية، وتخضع لمراجعات دورية.

- مراجعة تقيّد الوحدات للسقوف المتفق عليها، والتي تتضمن تلك العائدة لصناعات محددة، لمخاطر البلد وبعض أنواع المنتجات. يتم تأمين تقارير دورية عن جودة وفعالية المحفظة الائتمانية المحلية، وتوجه هذه التقارير إلى لجنة المصرف للائتمان لتقوم بأخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- التزويد بالنصائح، التوجيه وخبرة الأخصائيين للوحدات الإدارية وذلك من أجل ترويج أفضل ممارسة ضمن المصرف لإدارة مخاطر الائتمان.

إحتمال التخلف عن السداد

يقوم المصرف بتقييم احتمال التخلف عن السداد من الأطراف التعاقدية المقابلة بشكل فردي باستخدام أدوات التقييم الداخلية المصممة للفئات المختلفة من تلك الأطراف. وقد تم تطوير أدوات التقييم داخليا وتتضمن تحليلا احصائيا بالاضافة لتقدير موظف الائتمان. ويتم فحص ادوات التقييم بحسب الحاجة، من خلال المقارنة مع البيانات الخارجية المتاحة. تضم طريقة تصنيف المصرف ثلاثة مستويات لتصنيف القروض الغير متعثرة (العاملة) وثلاثة مستويات لتصنيف القروض المتعثرة (غير العاملة).

تخضع أدوات التقييم لعملية اعادة تقييم سنوية والتحقق من دقتها، بحيث تعكس أحدث التوقعات في ضوء جميع التعثرات الملاحظة في الواقع.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

سياسة التدني في القيمة والمخصصات

يتم احتساب مخصص تدني القيمة في قائمة المركز المالي في نهاية السنة من خلال كل من الفئات الست للتصنيف الداخلي للتسهيلات الائتمانية (يتم دمج الفئات الثلاث الاخيرة إلى فئة واحدة وهي التسهيلات الائتمانية غير العاملة). وينجم العنصر الأكبر في مخصص تدني القيمة من الفئات غير العاملة.

تساعد أدوات التصنيف الداخلي الإدارة لتحديد ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على التدني في القيمة للتسهيلات الائتمانية، استنادا إلى المعايير التالية والتي حددها المصرف:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العملاء؛

- خرق بنود القرض كما في حالة التخلف عن السداد؛

- توقع إفلاس الطرف المقابل نتيجة التصفية أو دعوى قضائية أو إعادة جدولة القرض؛

- تدهور الوضع التنافسي للمقترض في السوق؛

- تقديم الاستثناءات أو الاستسلام لأسباب اقتصادية وقانونية تتعلق بالصعوبات المالية التي يمر بها العميل ولم تقدم للمصرف في الظروف العادية؛

- التدني في قيمة الضمان؛

- تدني تصنيف العميل دون القروض الجيدة.

يتم احتساب المخصصات اللازمة مقابل التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بناءا على تعليمات اللائحة الأرشادية الصادرة من البنك المركزي العراقي والسياسات الداخلية للبنك ، وفي حال وجود أية متطلبات استثنائية صادرة عن البنك المركزي العراقي فأن البنك يقوم بتطبيق هذه التعليمات على سجلاته مع الأشارة لقرار البنك المركزي العراقي المتعلق به.

تم احتساب ما قيمته 75% من قيمة الأرباح المتحققة للعام 2015 وتحميلها كمؤونة إضافية للتدني في قيمة القروض والتسهيلات بناءاً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم 94 لسنة 2016 وكما هو مبين في الأيضاح رقم (25).

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أوالتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية في قائمة المركز المالي هي كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية	قروض وتسليفات للزبائن		أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي وأرصدة لدى البنوك		أوراق مالية استثمارية		موجودات أخرى	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014	2015	2014
القيمة الدفترية	4,336,761	2,721,658	16,331,803	26,195,271	1,791,462	861,606	410,516	181,881
أصول الكلفة المطفأة:								
مصنف 1: ممتاز	3,253,034	1,253,034	16,331,803	26,195,271	1,791,462	861,606	410,516	194,457
مصنف 2-3: جيد وعادي	1,029,629	1,558,844	–	–	–	–	–	–
مصنف 4-5-6: منخفضة قيمتها	1,097,735	402,941	–	–	–	–	15,253	
المبلغ الإجمالي	5,380,398	3,214,819	16,331,803	26,195,271	1,791,462	861,606	425,769	194,457
فوائد غير محققة	(206,883)	(39,588)	–	–	–	–	–	–
مخصصات تدني انخفاض القيمة (إفرادي)	(789,823)	(406,642)	–	–	–	–	(15,253)	(12,576)
مخصصات تدني انخفاض القيمة (جماعي)	(46,931)	(46,931)	–	–	–	–	–	–
القيمة الدفترية بالكلفة المطفأة	4,336,761	2,721,658	16,331,803	26,195,271	1,791,462	861,606	410,516	181,881
مجموع القيمة الدفترية	4,336,761	2,721,658	16,331,803	26,195,271	1,791,462	861,606	410,516	181,881

إن التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية خارج المركز المالي هي كما يلي:

بآلاف الدولارات الأمريكية	2015	2014
خطابات الضمان	6,680,190	6,682,849
خطابات الإعتماد	3,477,283	175,426
	10,157,473	**6,858,275**

يمثل الجدول أعلاه أسوأ تصور لحالة التعرض لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول 2015 و2014، دون مراعاة أية ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى للموجودات المالية في قائمة المركز المالي، وتستند حالات التعرض للمخاطر المنصوص عليها أعلاه إلى إجمالي القيمة الدفترية قبل طرح مخصص التدني في القيمة.

الضمانات المحتفظ بها وتعزيزات ائتمانية أخرى وتأثيرهما المالي

قروض وتسليفات للشركات

الجدارة الائتمانية العامة للشركات تميل إلى أن تكون أكثر المؤشرات ذات الصلة من الجودة الائتمانية للقروض الممنوحة لها. ومع ذلك، توفر الضمانات أمانة إضافية ويطلب المصرف عموما من الشركات المقترضة لتوفير تلك الضمانات. يجوز للمصرف اتخاذ ضمانات ككلفة اساسية على العقارات، و رسوم متقلبة على كل أصول الشركات وغيرها من الامتيازات والضمانات.

للقروض المتدنية القيمة، يحصل المصرف على تقييم الضمانات لأن القيمة المتداولة للضمانات هي مدخلاً لقياس تدني القيمة كما في 31 كانون الأول 2015، بلغ صافي القروض والتسليفات للشركات المتدنية القيمة 466,149 مليون دولار أميركي (2014: 402,941 مليون دولار أميركي).

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

(i) القطاعات الجغرافية:

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للموجودات المالية للمصرف بالقيمة الدفترية قبل المخصص والفوائد (دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية)، وتصنيفها حسب المنطقة الجغرافية كما في 31 كانون الأول 2015.

بآلاف الدولارات الأميركية	العراق	آسيا والشرق الأوسط	أوروبا	الولايات المتحدة الأميركية	المجموع
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	7,793,312	–	–	–	7,793,312
أرصدة لدى البنوك	19,111	2,104,386	4,984,650	1,784,612	8,892,759
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	4,336,761	–	–	–	4,336,761
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الاستحقاق	1,791,462	–	–	–	1,791,462
موجودات أخرى	425,769	–	–	–	425,769
كما في 31 كانون الأول 2015	14,366,415	2,104,386	4,984,650	1,784,612	23,240,063

بآلاف الدولارات الأميركية	العراق	آسيا والشرق الأوسط	أوروبا	الولايات المتحدة الأميركية	المجموع
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	8,705,683	–	–	–	8,705,683
أرصدة لدى البنوك	90,252	2,798,332	6,258,371	8,585,820	17,732,775
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	2,721,658	–	–	–	2,721,658
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الاستحقاق	861,606	–	–	–	861,606
موجودات أخرى	194,457	–	–	–	194,457
كما في 31 كانون الأول 2014	12,573,656	2,798,332	6,258,371	8,585,820	30,216,179

إن التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية خارج المركز المالي هي كما يلي:

بآلاف الدولارات الأميركية	العراق	البلدان الأخرى	المجموع
خطابات الضمان	6,789,877	–	6,789,877
خطابات الإعتماد	17,652,708	–	17,652,708
كما في 31 كانون الأول 2015	24,442,585	–	24,442,585
كما في 31 كانون الأول 2014	27,721,878	–	27,721,878

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

(ii) القطاعات الاقتصادية:

يحلل الجدول التالي المخاطر الائتمانية للموجودات المالية بالقيمة الدفترية للمصرف قبل المخصص والفوائد (دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية)، وتصنيفها حسب القطاع الاقتصادي للأطراف التي يتعامل معها المصرف.

بآلاف الدولارات الأمريكية

2015	المالي	التجاري	الأفراد	الحكومية والقطاع العام	الأخرى	المجموع
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	7,439,044	–	–	–	–	7,439,044
أرصدة لدى البنوك	8,892,759	–	–	–	–	8,892,759
موجودات مالية محتفظ بها للاستحقاق	–	–	–	1,791,462	–	1,791,462
موجودات أخرى	–	–	–	–	425,769	425,769
القروض والتسليفات:						
أفراد:						
القروض	–	–	62,371	–	–	62,371
الحسابات الجارية المدينة	–	–	316,344	–	–	316,344
شركات:						
القروض	–	271,128	–	–	–	271,128
الحسابات الجارية المدينة	–	1,477,521	–	–	–	1,477,521
حكومية:						
القروض	–	–	–	3,253,034	–	3,253,034
الحسابات الجارية المدينة	–	–	–	-	–	-
المجموع 2015	16,331,803	1,748,649	378,715	5,044,496	425,769	23,929,432

بآلاف الدولارات الأمريكية

2014	المالي	التجاري	الأفراد	الحكومية والقطاع العام	الأخرى	المجموع
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	8,462,496	–	–	–	–	8,462,496
أرصدة لدى البنوك	17,732,775	–	–	–	–	17,732,775
موجودات مالية محتفظ بها للاستحقاق	–	–	–	861,606	–	861,606
موجودات أخرى	–	–	–	–	194,457	194,457
القروض والتسليفات:						
أفراد:						
القروض	–	–	54,552	–	–	54,552
الحسابات الجارية المدينة	–	–	312,305	–	–	312,305
شركات:						
القروض	–	441,617	–	–	–	441,617
الحسابات الجارية المدينة	–	1,149,435	–	–	–	1,149,435
حكومية:						
القروض	–	–	–	1,253,034	–	1,253,034
الحسابات الجارية المدينة	–	–	–	3,876	–	3,876
المجموع 2014	26,195,271	1,591,052	366,857	2,118,516	194,457	30,466,153

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) المخاطر الائتمانية (تابع)

أدوات الدين

إن جميع أدوات الدين هي سندات خزينة عراقية ومحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (ايضاح 10).

مخاطر التسوية

إن نشاطات المصرف قد ينتج خطر عدد تسوية المعاملات والصفقات. تتمثل مخاطر التسوية بمخاطر الخسائر الناجمة عن عدم قدرة الطرف المقابل على الإيفاء بالتزاماته الخاصة بتقديم المبالغ النقدية أو السندات أو الأصول الأخرى كما هو متفق عليه. يقوم المصرف بتجنب هذه المخاطر لبعض أنواع المعاملات بوضع وضبط حدود المعاملات وحصر التعامل بمؤسسات مالية معينة معروفة. إن حدود التسوية تشكل جزءاً من عملية الموافقة على القروض / مراقبة العملية المذكورة سابقاً.

(ج) مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة بالصعوبات التي قد يواجهها المصرف للإيفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويقها بتسليم النقد أو موجودات مالية أخرى.

ادارة مخاطر السيولة

يتمثل أسلوب المصرف في إدارة مخاطر السيولة على التأكد من توافر مصادر تمويل كافية لإيفاء أية التزامات مستحقة وفقاً للظروف العادية والصعبة بدون أن يتحمل المصرف أية أعباء إضافية أو أن يجازف بسمعته.

يعتمد المصرف على الإيداعات من الزبائن والبنوك كمصدر رئيسي للتمويل. تتميز إيداعات الزبائن والبنوك بكونها ذات تواريخ استحقاق قريبة، وبأن نسبة كبيرة قابل للدفع عند الطلب. تتسبب هذه الإيداعات لكونها قصيرة الأمد، بزيادة مخاطر السيولة لدى المصرف، ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عبر اعتماد أسعار تنافسية ومرافبة نزعات السوق بشكل دائم.

يتلقى قسم الخزينة المركزية معلومات حول سيولة الأصول والالتزامات المالية وذلك من كافة الأقسام. عندها تقوم بتنظيم محفظة من الأصول السائلة القصيرة – الأمد، والتي تتألف بشكل كبير من الأسهم الاستثمارية القصيرة الأمد، القروض والتسليفات للبنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، وذلك للتأكد من الحفاظ على سيولة كافية للمصرف ككل.

يتم مراقبة وضع السيولة اليومي، ويتم فحص السيولة المعتادة في ظل سيناريوهات متنوعة لتغطية شروط السوق العادية والأسوأ. يتضمن هذا النهج:

- تقدير التدفقات النقدية بالعملات الرئيسية وتقدير معدل الأصول السائلة المتعلقة بها.
- الحفاظ على معدلات السيولة في بيان المركز المالي.
- مراقبة تركز الإيداعات وذلك بالنسبة للحجم الإجمالي للتمويل، وكذلك لإمكان تجنب الاعتماد غير الضروري على كبار المودعين من الأفراد.
- الحفاظ على خطة طوارئ فيما يتعلق بالسيولة.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

مصادر التمويل

يعمل قسم الخزينة في المصرف على مراجعة مصادر التمويل للحفاظ على تنويع مصادر أموال المصرف ويشمل ذلك العملات والمناطق الجغرافية والمودع والمنتجات والفترة.

المطلوبات المالية غير المشتقة والأصول المحتفظ بها لإدارة مخاطر السيولة

يعرض الجدول التالي التدفقات النقدية مستحقة الدفع من قبل المصرف ضمن المطلوبات المالية غير المشتقة والأصول المحتفظ بها لإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي.

بآلاف الدولارات الأمريكية	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	المجموع
31 كانون الأول 2015					
مطلوبات					
ودائع الزبائن	5,969,661	1,726,964	6,606,131	5,992,285	20,295,041
مطلوبات اخرى	210,562	–	–	–	210,562
مجموع المطلوبات	**6,180,223**	**1,726,964**	**6,606,131**	**5,992,285**	**20,505,603**
31 كانون الأول 2014					
مطلوبات					
ودائع الزبائن	10,140,427	2,122,541	8,061,313	6,818,188	27,142,469
مطلوبات اخرى	452,241	–	–	–	452,241
مجموع المطلوبات	**10,592,668**	**2,122,541**	**8,061,313**	**6,818,188**	**27,594,710**

قام المصرف بتصنيف المطلوبات المالية حسب الاستحقاق التعاقدي للفترات المذكورة أعلاه من خلال النظام الآلي الرئيسي للمصرف؛ وقد تم احتساب التكاليف المتوقعة لتلك المطلوبات المالية وتخصيصها على الفترات الزمنية ذات الصلة. تم افتراض عدم تجديد هذه الالتزامات عند الاستحقاق عند احتساب التكاليف المترتبة. تشمل الأصول المتاحة والمستخدمة لتلبية جميع الالتزامات وانخفاض جميع الالتزامات المتعلقة بالقروض، النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية والأرصدة لدى المصارف الأخرى وأذونات الخزينة والأوراق المالية الحكومية الأخرى، والقروض والسلف للبنوك والعملاء.

الموجودات المحتفظ بها لإدارة مخاطر السيولة

يحتفظ المصرف بمحفظة متنوعة من النقد والأوراق المالية عالية السيولة ذات جودة عالية لدعم عملية دفع وتمويل الإلتزامات في بيئة السوق الصعبة. الموجودات المحتفظ بها لإدارة مخاطر السيولة فيما يلي:

- النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية.
- الأرصدة الجارية لدى المصارف.
- مصادر ثانوية للسيولة على شكل أوراق مالية ذات سيولة عالية.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في أسعار السوق مثل معدلات الفائدة، أسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر على إيرادات المصرف أو على أدواته المالية. إنّ هدف إدارة مخاطر السوق يتمثّل في إدارة وضبط أنظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

تتركز مخاطر السوق الناشئة عن أنشطة التداول والأنشطة غير التداولية في قسم الخزينة للمصرف، وهي مراقبة من قبل وحدة التشغيل في الخزينة. وتقدم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط في المصرف بصفة دورية وبصفة يومية إلى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

تتضمن محافظ المتاجرة تلك المواقف الناشئة عن معاملات صنع السوق حيث يعمل المصرف بشكل مباشر مع العملاء أو مع السوق.

تنشأ المحافظ لغير غرض المتاجرة في المقام الأول من إدارة سعر الفائدة للموجودات والمطلوبات للخدمات المصرفية للأفراد وللخدمات المصرفية التجارية. تتكون مخاطر المحافظ لغير غرض المتاجرة أيضا من مخاطر النقد الأجنبي وإستثمارات المصرف المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع.

التعرض لمخاطر الفائدة

إن الخطر الأساسي الذي تواجهه المحافظ لغير غرض التجارة هي التعرّض لخطر خسارة ناتجة من تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو في القيم العادلة للأدوات المالية، وذلك بسبب تغير في سوق معدّل الفوائد. يتم إدارة مخاطر الفائدة أساساً من خلال رصد فجوات معدل الفائدة ومن خلال التحرك ضمن حدود موافق عليها مسبقاً عند إعادة التسعير. إنّ مجلس الادارة هو الوحدة الرقابية من أجل التقيد مع هذه الحدود ويقوم بمساندتها الخزينة المركزية وذلك من أجل مراقبة النشاطات اليومية. يبيّن الجدول التالي ملخّص عن وضع فجوات معدل الفائدة للمصرف ضمن محفظة الأصول غير التجارية:

بآلاف الدولارات الأمريكية	القيمة الدفترية	شهر	1-3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير خاضعة للفوائد
31 كانون الأول 2015							
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	7,793,312	–	–	–	–	–	7,793,312
أرصدة لدى البنوك	8,892,759	8,892,759	–	–	–	–	–
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	4,336,761	–	48,660	841,118	3,446,983	–	–
أوراق مالية إستثمارية متوفرة للبيع	5,042	–	–	–	–	–	5,042
أوراق مالية إستثمارية محتفظ بها للاستحقاق	1,791,462	–	–	1,714,162	–	77,300	–
موجودات أخرى	425,769	–	–	–	–	–	425,769
مجموع الأصول المالية	23,245,105	8,892,759	48,660	2,555,280	3,446,983	77,300	8,224,123
ودائع الزبائن	(20,295,041)	(456,900)	(1,726,964)	(6,606,131)	(5,992,285)	–	(5,512,761)
مجموع المطلوبات المالية	(20,295,041)	(456,900)	(1,726,964)	(6,606,131)	(5,992,285)	–	(5,512,761)
مجموع فجوات معدل الفائدة	2,950,064	8,435,859	(1,678,304)	(4,050,851)	(2,545,302)	77,300	2,711,362
31 كانون الأول 2014							
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	8,705,683	–	–	–	–	–	8,705,683
أرصدة لدى البنوك	17,732,775	17,732,775	–	–	–	–	–
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	2,721,658	591,960	3,866	666,367	1,459,465	–	–
أوراق مالية إستثمارية متوفرة للبيع	5,882	–	–	–	–	–	5,882
أوراق مالية إستثمارية محتفظ بها للاستحقاق	861,606	–	–	784,306	–	77,300	–
موجودات أخرى	194,457	–	–	–	–	–	194,457
مجموع الأصول المالية	30,222,061	18,324,735	3,866	1,450,673	1,459,465	77,300	8,906,022
ودائع الزبائن	(27,142,469)	(387,379)	(2,122,541)	(8,061,313)	(6,818,188)	–	(9,753,048)
مجموع المطلوبات المالية	(27,142,469)	(387,379)	(2,122,541)	(8,061,313)	(6,818,188)	–	(9,753,048)
مجموع فجوات معدل الفائدة	3,079,592	17,937,356	(2,118,675)	(6,610,640)	(5,358,723)	77,300	(847,026)

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

التعرض لمخاطر التقلب بأسعار العملات الاجنبية

تنشأ مخاطر تقلب أسعار العملات الأجنبية من خلال عمليات القطع في الخزينة والتعاملات المالية المنبثقة أساساً من خلال معاملات المصرف التجارية. يتم تحويل هذه المعاملات إلى الخزينة حيث يتم إدارتها ضمن الحدود المعتمدة. يقوم المصرف بإدارة مخاطر العملات الأجنبية وفقا للمعدلات المسموح بها من المصرف المركزي. إن تعرض المصرف لمخاطر التقلّب في أسعار العملات الأجنبية مبين في البيان التالي:

31 كانون الأول 2015 بآلاف الدولارات الأمريكية	دولار أمريكي	دينار عراقي	يورو	جنيه استرليني	الفرنك السويسري	أخرى	المجموع
الموجودات							
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	1,476,248	6,293,410	22,429	1,225	–	–	7,793,312
أرصدة لدى البنوك	7,490,759	17,454	1,359,310	20,398	1,839	2,999	8,892,759
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	3,563,909	751,888	20,964	–	–	–	4,336,761
أوراق مالية استثمارية متوفرة للبيع	5,000	42	–	–	–	–	5,042
اوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الإستحقاق	628,615	1,162,791	56	–	–	–	1,791,462
موجودات أخرى	342,210	77,249	6,287	23	–	–	425,769
مجموع الموجودات	13,506,741	8,302,834	1,409,046	21,646	1,839	2,999	23,245,105
المطلوبات							
ودائع الزبائن	17,308,847	1,589,983	1,374,161	18,463	1,505	2,082	20,295,041
مؤونات أخرى	–	37,051	–	–	–	–	37,051
مطلوبات أخرى	54,779	155,599	184	–	–	–	210,562
مجموع المطلوبات	17,363,626	1,782,633	1,374,345	18,463	1,505	2,082	20,542,654
الصافي	(3,856,885)	6,520,201	34,701	3,183	334	917	2,702,451

31 كانون الأول 2014							
الموجودات							
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	1,665,528	7,010,527	28,926	702	–	–	8,705,683
أرصدة لدى البنوك	15,818,780	21,204	1,846,672	37,186	1,882	7,051	17,732,775
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	1,985,349	712,918	23,391	–	–	–	2,721,658
أوراق مالية استثمارية متوفرة للبيع	5,799	50	33	–	–	–	5,882
اوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الإستحقاق	77,300	784,306	–	–	–	–	861,606
موجودات أخرى	103,327	78,212	–	342	–	–	181,881
مجموع الموجودات	19,656,083	8,607,217	1,899,022	38,230	1,882	7,051	30,209,485
المطلوبات							
ودائع الزبائن	23,888,332	1,265,025	1,941,300	38,475	3,053	6,284	27,142,469
مؤونات أخرى	36,983	–	–	–	–	–	36,983
مطلوبات أخرى	(3,978,733)	4,486,362	(54,415)	(542)	(1,181)	750	452,241
مجموع المطلوبات	19,946,582	5,751,387	1,886,885	37,933	1,872	7,034	27,631,693
الصافي	(290,499)	2,855,830	12,137	297	10	17	2,577,792

(ه) مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن استثمار الأوراق المالية من عمليات داخلية غير كافية أو مقصرة، أو خطأ بشري أو تعطل الأنظمة، أو بسبب أحداث خارجية غير تلك المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والسيولة والسوق كتلك المخاطر الناتجة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير السلوك العامة للشركات. إن مخاطر التشغيل تنتج عن جميع عمليات البنك.

إن الهدف الأساسي للمصرف هو إدارة مخاطر التشغيل لتجنب الخسائر المالية وتجنب الإساءة لسمعة المصرف مع فعالية التكلفة الإجمالية وتجنب إجراءات الرقابة التي تحد من المبادرة والإبداع. في جميع الأحوال، إن سياسة المصرف تتطلب التقيد بجميع الأنظمة والقوانين.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ه) **مخاطر التشغيل (تابع)**

إن الإدارة العليا في كل وحدة عمل هي المسؤول الأساسي عن تطوير وتنفيذ إجراءات الرقابة لمعالجة مخاطر التشغيل. وما يدعم هذه المسؤولية هو وضع معايير إجمالية لإدارة مخاطر التشغيل كما يلي:

- إلزامية الفصل بين الواجبات، بما في ذلك إعطاء الموافقة على العمليات.
- إلزامية تطابق وضبط الحسابات.
- التقيد بالأنظمة والقوانين.
- توثيق الضوابط والإجراءات.
- إلزامية التقييم الدوري لمخاطر التشغيل، ومدى فعالية الضوابط والإجراءات لمعالجة هذه المخاطر.
- إلزامية الإبلاغ عن الخسائر التشغيلية والحلول المقترحة.
- وضع خطط للطوارئ.
- التدريب والتطوير المهني.
- المعايير الأخلاقية والمهنية.
- تخفيف المخاطر، بما فيها الضمان عند الحاجة.

يتم التقيد بالمعايير المتبعة للمصرف من خلال برنامج مراجعة دوري تقوم به وحدة التدقيق الداخلي. يتم مناقشة نتيجة هذه المراجعات مع وحدة العمل التابعة لها ويتم تقديم الملخصات إلى لجنة التدقيق وإلى مجلس ادارة المصرف.

(و) **إدارة رأس المال**

رأس المال المنظم

إن رأس المال المنظم يراقب بدقة عند إدارة رأس المال الاقتصادي.

يتم تنظيم رأس مال المصرف إلى مستويين:

- الأموال الخاصة الأساسية، والتي تتضمن رأس المال، الأرباح المدورة، الاحتياطي العام والاحتياطي الخاص.
- الأموال الخاصة المساندة، والتي تتضمن احتياطي القيمة العادلة المرتبطة بالأوراق المالية الاستثمارية واحتياطي التحويل بالإضافة إلى مخصصات انخفاض القيمة الجماعية.

تنص سياسة المصرف على الحفاظ على قاعدة قوية لرأس مال الفروع من أجل المحافظة على المستثمرين، واكتساب ثقة المقترضين والسوق.

يتم التعرف على أثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين أيضاً ويعترف المصرف بالحاجة الى المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي قد يكون من الممكن بمزيد من التكيف والمزايا والأمن التي يوفرها مركز رأسمالي قوي.

يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال التنظيمي يومياً من قبل إدارة المصرف. تتم إدارة رأس المال التنظيمي للمصرف من قبل قسم الخزينة.

5. إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) إدارة رأس المال (تابع)

رأس المال المنظم (تابع)

أتت وضعية تنظيم رأس مال المصرف كما في 31 كانون الأول:

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	**2015**	**2014**
الأموال الخاصة الأساسية		
رأس المال	1,500,858	856,166
الاحتياطي العام والخاص	230,039	240,885
الأرباح المدورة	1,023,563	1,534,831
	2,754,460	**2,631,882**
الأموال الخاصة المساندة		
احتياطي القيمة العادلة واحتياطي التحويل	8,529	7,572
مخصصات انخفاض القيمة الجماعية	46,931	83,983
	55,460	**91,555**
مجموع رأس المال النظامي	**2,809,920**	**2,723,437**

6. القيمة العادلة للأدوات المالية

راجع السياسة المحاسبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة في الإيضاح رقم 4 (ز) (vi).

إنّ القيمة العادلة للأصول والالتزامات الماليّة المتداولة في الأسواق الماليّة الناشطة يرتكز على سعر السوق المنسوب اليه أو سعر البائع. أما سائر الأدوات المالية الأخرى يستخدم البنك تقنيات التقييم لتحديد القيمة العادلة.

نماذج التقييم

يقوم المصرف بقياس القيم العادلة باستخدام التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو مبين أدناه والذي يعكس المداخلات الهامة المستخدمة للوصول إلى القياس في تقييم القيمة العادلة:

المستوى 1: استخدام أسعار السوق المدرجة (من غير تعديل) في سوق نشط لأدوات مطابقة.

المستوى 2: استخدام أسعار غير تلك المدرجة ضمن المستوى رقم 1 والتي تكون ملحوظة، إما مباشرةً (أي الأسعار) أو غير مباشرة (أي المشتقة من الأسعار). تشمل هذه الفئة أدوات مقيمة باستخدام: أسعار السوق المدرجة في سوق نشط لأدوات مشابهة؛ أسعار السوق المدرجة لأدوات مماثلة أو مشابهة في أسواق تعتبر أقل من نشطة؛ أو استخدام أساليب تقييم أخرى عندما تكون جميع المداخلات الهامة ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر في بيانات السوق.

المستوى 3: أساليب التقييم باستخدام مداخلات هامة غير قابلة للرصد. وتشمل هذه الفئة جميع الأدوات التي يستخدم فيها أساليب تقييم لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها وتكون المداخلات غير القابلة للرصد، لها تأثير كبير على تقييم الأداة. وتشمل هذه الفئة الأدوات التي يتم تقييمها على أساس أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تتطلب تعديلات هامة للمداخلات غير القابلة للرصد أو افتراضات لتعكس الفروق بين الأدوات.

6. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

نماذج التقييم (تابع)

بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير منتظم ويكون لها سعر غير مبين، تكون القيمة العادلة أقل موضعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام اعتماداً على السيولة، تركيز المخاطر، عوامل السوق الغير محددة والتي لا يمكن تقديرها، افتراضات التسعير وغيرها من المخاطر التي تؤثر على ادوات محددة. تتضمّن تقنيات التقييم صافي القيمة الحاليّة ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنةً مع أدوات مماثلة موجود لها أسعار سوق ممكن ملاحظتها.

تشمل المداخلات والافتراضات التي تستخدم في تقنيات التقييم معدلات فائدة خالية من المخاطر ومسعّرة، أو سندات وأسعار أسهم ومعدل صرف العملات الأجنبية. إنّ الهدف من تقنيات التقييم هو الوصول الى القيمة العادلة التي تعكس السعر الذي يمكن تحصيله في بيع أصل أو الذي يمكن دفعه في تحويل التزام في معاملة منظمة بين البائع والشاري في السوق وذلك بتاريخ القياس.

يستخدم المصرف نماذج تقييم معروفة ومعتمدة لتحديد القيمة العادلة لأدوات ماليّة مماثلة وأدوات غير معقدة مثل معدّل الفائدة ومقايضة العملات التي تستخدم فقط بيانات السوق كما تتطلّب تخمينات وأحكام اداريّة محدودة. تكون الأسعار الملحوظة ونماذج المعلومات عادةً متوفرة في سوق للديون المدرجة والأسهم الإستثمارية. إنّ توفر أسعار السوق ونماذج المعلومات يخفّض من الحاجة لتخمينات وأحكام الإدارة وكذلك يخفض من الشك المرفق بتحديد القيم العادلة. إن توفّر أسعار السوق ونماذج المعلومات يتفاوت اعتماداً على المنتج والسوق والتعرّض لتغييرات أخرى استناداً لأحداث محدّدة وحالات عامّة في الأسواق الماليّة.

فيما يلي تحليل للأدوات المالية بالقيمة العادلة وتلك المقاسة بغير القيمة العادلة بناءاً على مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 كانون الأول:

بالاف الدولارات الأمريكية	بالقيمة العادلة			مجموع	مجموع
31 كانون الأول 2015	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:					
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
أوراق مالية متوفرة للبيع	1,002	–	4,040	5,042	5,042
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة:					
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	–	7,793,312	–	7,793,312	7,793,312
ارصدة لدى البنوك	–	8,892,759	–	8,892,759	8,892,759
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	–	4,336,761	–	4,336,761	4,336,761
أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	–	1,791,462	–	1,791,462	1,791,462
مجموع الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	**1,002**	**22,814,294**	**4,040**	**22,819,336**	**22,819,336**
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة:					
ودائع الزبائن	–	20,295,041	–	20,295,041	20,295,041
مجموع المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	–	20,295,041	–	20,295,041	20,295,041

بالاف الدولارات الأمريكية	بالقيمة العادلة			مجموع	مجموع
31 كانون الأول 2014	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة:					
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر					
أوراق مالية متوفرة للبيع	882	–	5,000	5,882	5,882
الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة:					
النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي	–	8,705,683	–	8,705,683	8,705,683
ارصدة لدى البنوك	–	17,732,775	–	17,732,775	17,732,775
قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي	–	2,721,658	–	2,721,658	2,721,658
أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	–	861,606	–	861,606	861,606
مجموع الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	**882**	**30,021,722**	**5,000**	**30,027,604**	**30,027,604**
المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة:					
ودائع الزبائن	–	27,142,469	–	27,142,469	27,142,469
مجموع المطلوبات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة	–	27,142,469	–	27,142,469	27,142,469

6. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

إن الموجودات المالية المتوفرة للبيع تضم أوراق مالية غير مدرجة والتي تبلغ قيمتها حوالي 5 ملايين دولار أميركي كما في31 كانون الأول 2015 (2014: 882 ألف دولار أميركي) والتي يتم قياسها بالتكلفة. تعتقد الإدارة أنه لا توجد قيمة سوقية واضحة لهذه الأوراق المالية والتكلفة هي أفضل تقدير للقيمة السوقية العادلة. قام المصرف خلال عام 2015 بتخصيص مؤونة إضافية لانخفاض القيمة على هذه الاوراق بمبلغ 1.5 مليون دولار أميركي ليصبح إجمالي قيمة مؤونة الأنخفاض 3 مليون دولار لأمريكي وباعتقاد الأدارة فأن هذا المخصص كافي لمواجهة أي تدني في قيمة هذه الأستثمارات.

7. النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي العراقي

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
النقد في الصندوق	354,268	243,187
الأرصدة لدى المصرف المركزي ما عدا ودائع الاحتياطي الالزامي	7,259,257	7,329,361
النقد وشبه النقد (إيضاح 23)	7,613,525	7,572,548
احتياطي الودائع الإلزامي لدى المصرف المركزي *	179,787	1,133,135
	7,793,312	**8,705,683**
بنود بدون فائدة	7,793,312	8,705,683
	7,793,312	**8,705,683**

* إن إحتياطي الودائع الالزامي لدى المصرف المركزي هي ودائع مقيدة وغير متوفرة للاستخدام ولا يستحق عليها أية فوائد.

8. أرصدة لدى البنوك

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
البنوك المحلية	15,996	14,982
البنوك الحكومية (إيضاح 21)	3,115	9,680
البنوك الأجنبية	8,873,648	17,708,113
النقد وشبه النقد (إيضاح 23)	**8,892,759**	**17,732,775**
بنود بفائدة متغيرة	8,892,759	17,732,775
	8,892,759	**17,732,775**

9. قروض وتسليفات للزبائن - بالصافي

		كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	إيضاح	2015	2014
أفراد			
قروض وتسليفات		62,371	54,552
الحسابات الجارية المدينة		316,344	312,305
		378,715	366,857
شركات			
قروض وتسليفات		271,128	441,617
الحسابات الجارية المدينة		1,477,521	1,149,435
		1,748,649	**1,591,052**
حكومية			
قروض وتسليفات	24	3,253,034	1,253,034
الحسابات الجارية المدينة	24	–	3,876
		3,253,034	**1,256,910**
إجمالي قروض وتسليفات للزبائن		**5,380,398**	**3,214,819**
ناقص: فوائد غير محققة		(206,883)	(39,588)
ناقص: مؤونة تدني في القيمة		(836,754)	(453,573)
صافي قروض وتسليفات للزبائن		**4,336,761**	**2,721,658**

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
مؤونات لتدني القيمة		
الرصيد في 1 كانون الثاني	453,573	443,026
مؤونة محملة على السنة *	370,605	10,547
مؤونة محولة	12,576	–
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**836,754**	**453,573**

* بناءا على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم 94 لسنة 2016 والصادر بتاريخ 29 حزيران 2016 تم احتساب ما قيمته 75% من قيمة الأرباح المتحققة للعام 2015 وتحميلها كمؤونة تدني في قيمة القروض والتسهيلات مما يوضح سبب الزيادة في مصروف العام الحالي مقارنة مع العام الماضي.

10. أوراق مالية استثمارية - بالصافي

بآلاف الدولارات الأميركية	كما في 31 كانون الأول 2015	2014
أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	1,791,462	861,606
أوراق مالية متوفرة للبيع	5,042	5,882
ناقص: مؤونة تدني على استثمارات متوفرة للبيع	(3,000)	(1,500)
	1,793,504	**865,988**
أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق		
سندات خزينة محلية ، تستحق خلال 91 يوم	1,070,213	–
سندات خزينة محلية ، تستحق خلال 182 يوم	–	784,306
سندات خزينة محلية ، تستحق خلال أكثر من 182 يوم	721,249	77,300
مجموع أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق	**1,791,462**	**861,606**
أوراق مالية متوفرة للبيع		
أوراق مالية بالكلفة - غير مدرجة	4,040	5,000
أوراق مالية بالقيمة العادلة - مدرجة	1,002	882
مجموع أوراق مالية متوفرة للبيع	**5,042**	**5,882**
مجموع الاستثمار في الأوراق المالية	**1,796,504**	**867,488**
متداولة	1,074,253	–
غير متداولة	722,251	867,488
	1,796,504	**867,488**

حركة الاستثمارات في الأوراق المالية خلال السنة ملخصة كالآتي:

بآلاف الدولارات الأميركية	محتفظ بها لغاية الإستحقاق	متوفرة للبيع	المجموع
كما في 1 كانون الثاني 2014	130,829	5,830	136,659
إضافات	1,156,034	–	1,156,034
استحقاق	(425,257)	–	(425,257)
الربح من التغيرات في القيمة العادلة	–	52	52
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	**861,606**	**5,882**	**867,488**
كما في 1 كانون الثاني 2015	861,606	5,882	867,488
إضافات	1,714,161	–	1,714,161
استحقاق	(784,305)	(1,797)	(786,102)
الربح من التغيرات في القيمة العادلة	–	957	957
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	**1,791,462**	**5,042**	**1,796,504**

كانت حركة مخصص تدني القيمة على استثمارات متوفرة للبيع خلال السنة ملخصة كالآتي:

بآلاف الدولارات الأميركية	كما في 31 كانون الأول 2015	2014
كما في 1 كانون الثاني	1,500	–
مؤونة محملة خلال العام	1,500	1,500
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**3,000**	**1,500**

11. ممتلكات ومعدات - بالصافي

بآلاف الدولارات الأمريكية	أراضي	أبنية	آلات ومعدات	تحسينات المأجور	آليات نقل	أثاث ومفروشات	مبنى قيد الإنشاء	المجموع
التكلفة								
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	10,265	25,629	935	8,635	611	1,551	20,704	68,330
اضافات	1,440	176	167	1,902	191	1,997	5,330	11,203
تحويلات	–	(54)	–	–	(70)	–	(5,723)	(5,847)
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	**11,705**	**25,751**	**1,102**	**10,537**	**732**	**3,548**	**20,311**	**73,686**
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	11,705	25,751	1,102	10,537	732	3,548	20,311	73,686
اضافات	6,894	7,757	269	157	–	2,206	4,102	21,385
تحويلات	–	21,624	–	–	–	–	(21,624)	–
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	**18,599**	**55,132**	**1,371**	**10,694**	**732**	**5,754**	**2,789**	**95,071**
الاستهلاكات								
الرصيد في 1 كانون الثاني 2014	–	2,381	935	–	332	868	–	4,516
الاستهلاكات خلال السنة	–	2,761	167	–	400	2,680	–	6,008
الرصيد في 31 كانون الأول 2014	**–**	**5,142**	**1,102**	**–**	**732**	**3,548**	**–**	**10,524**
الرصيد في 1 كانون الثاني 2015	–	5,142	1,102	–	732	3,548	–	10,524
الاستهلاكات خلال السنة	–	3,141	269	139	–	2,206	–	5,755
الرصيد في 31 كانون الأول 2015	**–**	**8,283**	**1,371**	**139**	**732**	**5,754**	**–**	**16,279**
صافي القيمة كما في 31 كانون الأول 2014	**11,705**	**20,609**	**–**	**10,537**	**–**	**–**	**20,311**	**63,162**
صافي القيمة كما في 31 كانون الأول 2015	**18,599**	**46,849**	**–**	**10,555**	**–**	**–**	**2,789**	**78,792**

في سنة 2010، منحت الحكومة العراقية المصرف أرض بقيمة 4,176 ألف دولار أميركي للاستخدام في مجال أعمال المصرف. ولأن حكومة العراق هي المالك للمصرف وعليه فإن المنحة غير مشروطة، تم الاعتراف بالأرض ضمن موجودات المصرف الحرة وكاحتياطي خاص ضمن حقوق الملكية (إيضاح 17).

12. موجودات أخرى - بالصافي

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	**2015**	**2014**
عمولات مستحقة	23,586	35,670
أعباء مدفوعة مسبقاً	906	2,114
تسليفات للموظفين	3,118	2,783
فوائد مستحقة القبض	369,089	134,744
موجودات أخرى	29,070	19,146
مؤونة تدني في القيمة *	(15,253)	(12,576)
	410,516	**181,881**

*تم تحويل مؤونة التدني المتعلقة بالفوائد المستحقة والموجودات الأخرى المقيدة خلال العام 2014 والبالغ قيمته 12,576 ألف دولار أمريكي الى حساب مؤونة التدني في التسهيلات الإئتمانية نظرا لإنتفاء الحاجة منها ولتدعيم مؤونة القروض بناءا على رأي الأدارة في حين تم إحتساب مؤونة تدني للذمم المدينة الأخرى القديمة بقيمة 15,253 ألف دولار أمريكي خلال العام 2015.

13. ودائع الزبائن

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	**2015**	**2014**
حسابات جارية	5,616,285	9,134,476
حسابات التوفير	307,387	321,231
ودائع تحت الطلب	46,643	66,148
ودائع أخرى	40,615	36,304
	6,010,930	**9,558,159**
تأمينات نقدية		
مقابل اعتمادات مستندية	14,174,424	17,477,282
مقابل خطابات ضمان	109,687	107,028
مجموع حسابات التأمينات	**14,284,111**	**17,584,310**
مجموع ودائع العملاء	**20,295,041**	**27,142,469**

14. مؤونات مقابل التزامات تعهدية

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	**2015**	**2014**
الرصيد في 1 كانون الثاني	**36,983**	20,013
مؤونة محملة على السنة	68	16,970
الرصيد في 31 كانون الأول	**37,051**	**36,983**

15. مطلوبات أخرى

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
ذمم دائنة تجارية	44,137	130,816
شيكات ومصادقة صادرة	25	29
إيرادات العمولات المؤجلة من خطابات الاعتمادات والضمان	75,726	131,602
حوالات داخلية متبادلة	49,858	120,576
تأمينات نقدية محجوزة لقاء خطابات ضمان العملاء	–	30
أعباء مستحقة	1,216	5,196
حوالات متبادلة	129	839
رسوم الطوابع المالية	1,251	1,098
أرصدة العملاء المجمدة بأوامر قضائية	2,158	2,221
مطلوبات أخرى	36,063	59,834
	210,563	**452,241**

16. رأس المال

بناءا على قرار مجلس الوزراء العراقي رقم (260) لسنة 2015 والصادر بتاريخ 8 تموز 2015 ، تم الموافقة على زيادة رأس مال المصرف بقيمة 750 مليار دينارعراقي بما يعادل 644,692 ألف دولار أمريكي ليصبح إجمالي رأس المال المصرح به والمدفوع بما يعادل 1,500,858 ألف دولار أمريكي مقابل 856,166 ألف دولار أمريكي للعام 2014.

إن المصرف هو مؤسسة حكومية وفقاً لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم 100 لسنة 2004، نقلت كافة صلاحيات رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة إلى رئيس وزراء جمهورية العراق.

17. احتياطيات وأرباح مدورة

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
إحتياطي عام (أ)	225,863	236,709
احتياطي القيمة العادلة - استثمارات متوفرة للبيع (ب)	1,472	515
احتياطي خاص (ج)	4,176	4,176
احتياطي التحويل (د)	7,057	7,057
أرباح مدورة (ه)	1,023,563	1,534,831
	1,262,131	**1,783,288**

يتم التشاور مع رئيس وزراء جمهورية العراق بشكل سنوي حول الأرباح الناتجة عن العمليات التشغيلية بالأضافة الى الأرباح المحتجزة فيما اذا كانت هنالك تعليمات حول تحويل هذه الأرباح أو الاحتفاظ بها ضمن سجلات البنك والأستفادة منها في العمليات الاستثمارية المستقبلية للبنك.

إن حركة الاحتياطيات والأرباح المدورة هي كما يلي:

(أ) احتياطي عام

17 - (أ)

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
الرصيد في 1 كانون الثاني	236,709	236,709
المحول إلى ألارباح المدورة	(10,846)	–
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**225,863**	**236,709**

(ب) احتياطي القيمة العادلة – موجودات مالية متوفرة للبيع

17 - (ب)

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
الرصيد في 1 كانون الثاني	515	463
فروقات إعادة التقييم خلال السنة	957	52
الرصيد كما في 31 كانون الأول	**1,472**	**515**

(ج) احتياطي خاص

منحت الحكومة العراقية أرض للمصرف للاستخدام في مجال أعمال المصرف (إيضاح رقم 11). لأن حكومة العراق هي المالك للمصرف والمنحة كانت غير مشروطة، تم الاعتراف بالأرض ضمن الأصول المملوكة للمصرف وكاحتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.

(د) احتياطي التحويل

يتألف احتياطي التحويل من جميع فروقات العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البيانات المالية من العملة التشغيلية الى عملة العرض.

(ه) أرباح مدورة

17 - (ه)

	كما في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
الرصيد في 1 كانون الثاني	1,534,831	1,206,527
المحول الى راس المال	(644,692)	–
المحول من الإحتياطيات	10,846	–
أثر إعادة توجيه مخصص إحتياطي القيمة العادلة	(957)	–
ربح السنة	123,535	328,304
الرصيد في 31 كانون الأول	**1,023,563**	**1,534,831**

18. صافي إيرادات الفوائد

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
إيرادات الفوائد		
أرصدة لدى المصرف المركزي العراقي والبنوك	28,655	34,103
قروض وتسليفات للزبائن	176,615	127,210
استثمارات مالية محتفظ بها لغاية الإستحقاق	58,092	29,765
مجموع إيرادات الفوائد	**263,362**	**191,078**
أعباء الفوائد		
ودائع الزبائن	(11,704)	(10,437)
مجموع أعباء الفوائد	(11,704)	(10,437)

19. إيرادات الرسوم والعمولات

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
عمولات على خطابات الاعتماد	105,502	97,929
عمولات على خطابات الضمان	49,402	44,825
عمولات على التحويلات	10,654	13,999
عمولات ورسوم أخرى	7,740	7,497
مجموع إيرادات الرسوم والعمولات	**173,298**	**164,250**

20. صافي إيرادات المتاجرة

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
إيرادات الفوائد	6,800	5,603
صافي الأرباح من عمليات التداول بالعملة	138,898	80,110
صافي الخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة	(7)	–
	145,691	**85,713**

21. أعباء المستخدمين

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
الرواتب والأجور	**26,251**	**23,741**

22. المصاريف الإدارية والعمومية

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
أمن وحماية	9,317	8,845
أعباء بحوث واستشارات	56	162
اشتراكات، رسوم وتراخيص	1,018	1,852
إيجارات	1,458	1,683
أعباء سفر ونقل	708	844
أعباء دعاية وإعلانات	63	210
أعباء وقود ومحروقات	477	338
صيانة وتصليحات	286	392
أعباء مكتبية	352	509
أعباء قانونية ومهنية	239	186
الضرائب والرسوم الحكومية	331	333
أعباء أخرى	8,600	18,190
	22,905	**33,544**

23. النقد وشبه النقد

	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول	
بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
النقد والأرصدة غير المقيدة لدى المصرف المركزي العراقي ما عدا ودائع الاحتياطي الالزامي (إيضاح 7)	7,613,525	7,572,548
أرصدة لدى البنوك (إيضاح 8)	8,892,759	17,732,775
	16,506,284	**25,305,323**

24. أطراف ذات علاقة

إن البنك هو جهة حكومية، وتعتبر جميع الجهات الحكومية فيها عدا البنك المركزي العراقي (المنظم) أطراف ذات صلة.

يتم إدخال عدد من العمليات المصرفية مع الأطراف ذات الصلة في سياق الأعمال الاعتيادية. وتشمل هذه القروض، الودائع وغيرها من العمليات.

حجم العمليات للأطراف ذات علاقة بالأرصدة القائمة في نهاية السنة والنفقات والإيرادات لهذه الأطراف هي كما يلي:

(أ) مؤسسة حكومية

قروض، تسليفات، وحسابات جارية مدينة لمؤسسات حكومية

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
القروض كما في 1 كانون الثاني	1,256,910	417,606
صافي الحركة خلال السنة	1,996,124	839,304
القروض كما في 31 كانون الأول (إيضاح 9)	**3,253,034**	**1,256,910**

ودائع من مؤسسات حكومية

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
الودائع كما في 1 كانون الثاني	24,438,458	17,326,838
صافي الحركة خلال السنة	(6,101,697)	7,111,620
الودائع كما في 31 كانون الأول	**18,336,761**	**24,438,458**

حسابات أخرى مع مؤسسات حكومية

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
أرصدة لدى بنوك حكومية	3,115	9,680
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الاستحقاق	1,791,462	861,606
	1,794,577	**871,286**

إيرادات الفوائد من المؤسسات الحكومية

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
قروض	77,121	26,330
موجودات مالية للمتاجرة	6,800	5,603
أوراق مالية استثمارية محتفظ بها لغاية الاستحقاق	58,092	29,765
	142,013	**61,698**

تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين

بآلاف الدولارات الأميركية	2015	2014
منافع قصيرة الأجل	143	123

25. أحداث لاحقة

بناءا على قرار مجلس إدارة البنك المركزي العراقي رقم 94 لسنة 2016 والصادر بتاريخ 29 حزيران 2016 تم احتساب ما قيمته 75% من قيمة الأرباح المتحققة للعام 2015 أي ما يعادل 370,605 ألف دولار أمريكي وتحميلها كمؤونة تدني في قيمة القروض والتسهيلات وذلك لتعزيز موارد البنك المالية ومعالجة خسائر الفروع الواقعة ضمن مناطق النزاعات السياسية وتوزيع المتبقي كأرباح أو رسملتها أو توزيعها كأسهم مجانية.

kpmg.com/socialmedia

KPMG

© 2016 Kawasmy & Partners the Jordanian firm of KPMG and a member of KPMG Network of independent member firm affiliated with KPMG International Cooperative ("KPMG International"), a Swiss entity.
All rights reserved.